المركز الوطني لإدارة الدين
NATIONAL DEBT MANAGEMENT CENTER

تقرير خطة الاقتراض السنوية للعام المالي 2023م

مقدمة

أعد المركز الوطني لإدارة الدين ("المركز") هذا التقرير كبيانٍ مجملٍ عن خطة الاقتراض السنوية لعام 2023م. يتضمن التقرير توقعات المركز فيما يخص بعض البيانات الواردة فيه، وخططه المستقبلية بشأنها. قد تتغير هذه التوقعات والبيانات بشكل جوهري حسب ظروف الأسواق المحلية والعالمية، ولا تتحمل وزارة المالية ولا المركز أي مسؤولية حيال تلك التوقعات والبيانات، كما لا يلتزمان بإعادة نشرها أو تعديلها لعكس ظروف الأسواق المتغيرة بعد تاريخ نشر هذا التقرير. لا يشكل التقرير أو البيانات الواردة فيه مشورة استثمارية، كما لا ينبغي اعتبار محتوى التقرير طلبًا أو عرضًا لبيع أو شراء أي أوراق مالية، أو التعامل في أي منتج، أو إبرام أي صفقة.

جدول المحتويات

1 أهداف المركز الوطني لإدارة الدين

2 تطورات الدين العام ومبادرات أسواق الدين

3 إدارة المخاطر

4 خطة التمويل للعام 2023م

1

أهداف المركز الوطني لإدارة الدين

يهدف المركز إلى:

استراتيجية الدين

الإسهام في وضع سياسة الدين العام للمملكة العربية السعودية وتطويرها، وتأمين احتياجات المملكة من التمويل على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

استدامة التمويل

ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين لإصدار أدوات الدين السيادية بتسعيرة عادلة ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر.

التصنيف الائتماني

متابعة شؤون التصنيف الائتماني للمملكة بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

التمكين والدعم

تقديم خدمات استشارية واقتراح خطط تنفيذية للأجهزة الحكومية والشركات التي تمتلك فيها الدولة ما يزيد على (50%) من رأس مالها والمؤسسات العامة في مجال اختصاص المركز، بما في ذلك تجميع بيانات الدين العام المباشر وغير المباشر ومعالجتها ومتابعتها، والتفاوض حول إعادة هيكلة الديون أو إعادة تسعيرها أو إعادة التعاقد عليها، أو خدمات تتعلق بسياسات التحوّط، أو إدارة علاقات المستثمرين في أدوات الدين العام، أو شؤون التصنيف الائتماني، أو غيرها من الخدمات ذات العلاقة.

2

تطوّرات الدين العام ومبادرات أسواق الدين

محفظة الدين العام

خلال عام 2022م[1] ارتفع حجم محفظة الدين العام بحوالي 52 مليار ريال لتصل إلى 990 مليار ريال، أي ما يعادل 25.0% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بـ 30.0% في نهاية عام 2021م[2]. حيث أن الزيادة بحجم المحفظة ترجع بشكلٍ رئيسي إلى عمليات التمويل الاستباقية التي تم تنفيذها لإدارة مخاطر إعادة التمويل وسط ارتفاع أسعار الفائدة. وبالرغم من زيادة حجم محفظة الدين إلا أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت بنهاية عام 2022م[1]، ويرجع ذلك إلى أن مستويات الدين تزيد بمستوى أقل من الزيادة المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي.

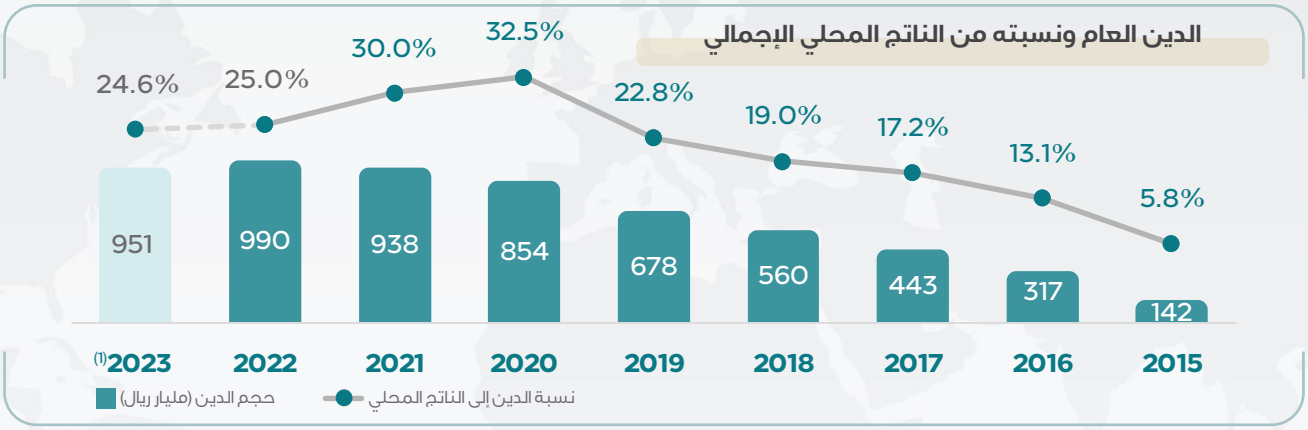

عمليات التمويل

بلغ حجم عمليات التمويل لعام 2022م[3] حوالي 125 مليار ريال، تشمل 107 مليار ريال تمويل محلي، و 19 مليار ريال تمويل دولي (يشمل سداد مستحقات أصل الدين بحوالي 42 مليار ريال). ويأتي التركيز على التمويل المحلي انعكاساً للتطورات المستمرة التي يشهدها سوق الدين المحلي ليصبح مصدراً رئيسيًا مستداماً للتمويل، مقارنةً بالسوق الدولي الذي شهد تذبذبات عالية خلال عام 2022م.

كما استطاع المركز إتمام عمليتيّ شراء مبكر لجزء من سنداتٍ وصكوكٍ محليةٍ ودوليةٍ مستحقة للأعوام 2023م، 2024م، 2025م، و 2026م، وذلك بقيمة إجمالية تجاوزت 31 مليار ريال وإصدار صكوك محلية وسندات دولارية مقابلها.

وقام المركز خلال عام 2022م بعمليات تمويلية استباقية بما يقارب 48 مليار ريال، وذلك لتأمين وخفض جزء من الاحتياجات التمويلية لعام 2023م، واغتنام الفرص لإدارة مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة و مخاطر إعادة التمويل. إضافةً إلى إدارة مستحقات أصل الدين للأعوام القادمة وتعزيز وجود المملكة في أسواق الدين. كما تم ترتيب اتفاقيات تمويل بقيمة 25 مليار ريال لتنفيذ عدد من مشاريع البنية التحتية كجزء من قناة التمويل الحكومي البديل، حيث تم سحب حوالي 4 مليار ريال في عام 2022م.

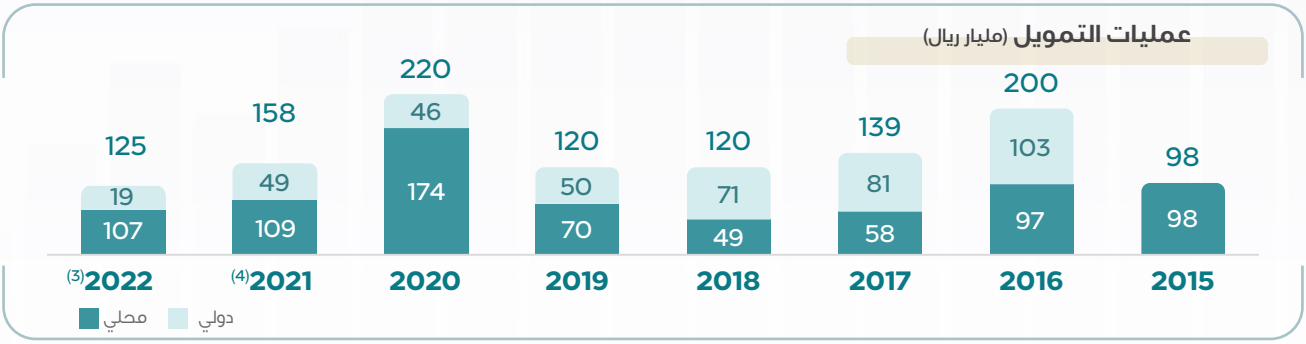

(1) توقعات الناتج المحلي الإجمالي بحسب بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2023م.
(2) حسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء للأرقام الفعلية للناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2015 - 2021م.
(3) تشمل عمليات إعادة الشراء المنفذة خلال عام 2022م.
(4) تشمل عمليات إعادة الشراء المنفذة خلال عام 2021م.

عمليات التمويل
على الصعيد المحلّي

بلغ إجمالي التمويل المحلي للدين العام لعام 2022م[1] حوالي 107 مليار ريال (أي ما يقارب 85%) من إجمالي التمويل للدين العام لعام 2022م. مشكلة من الإصدارات المحلية للصكوك الحكومية بما يقارب 103 مليار ريال والتمويل الحكومي البديل بما يقارب 4 مليار ريال لتمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية.

الإصدارات المحلية بالصكوك لعام 2022م[1] (مليار ريال)

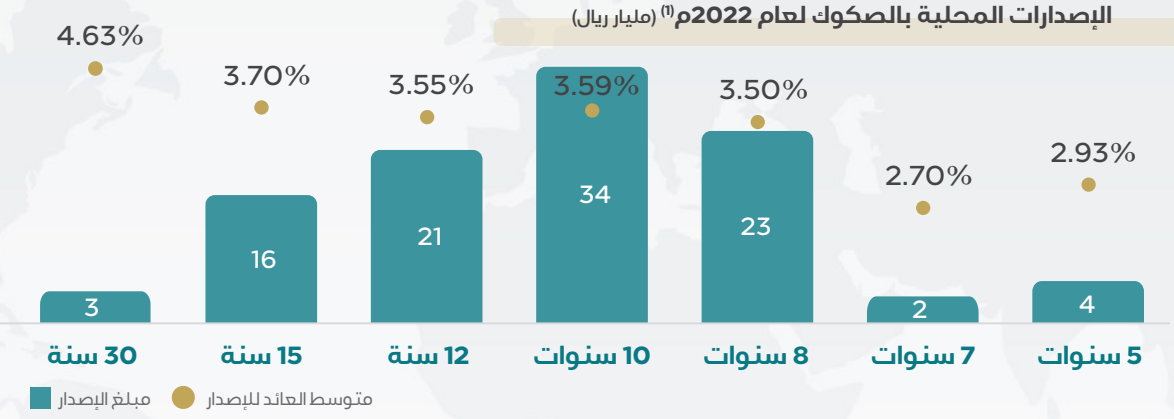

عمليات التمويل
على الصعيد الدولي

تمكنت المملكة ضمن برنامجي السندات والصكوك الدولية من إتمام إصدارها الدولي لعام 2022م المقوّم بالدولار للصكوك والسندات. بلغ إجمالي حجم طلبات الاكتتاب إلى ما يقارب 27 مليار دولار أمريكي، حيث تجاوزت نسبة التغطية 5 أضعاف إجمالي الإصدار الذي بلغ 5 مليارات دولار أمريكي (ما يقارب 19 مليار ريال)، ليشكّل ما يقارب 15% من إجمالي التمويل للدين العام لعام 2022م[1]. كما قُسِم الإصدار على شريحتين، بلغت الشريحة الأولى 2.5 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 9.4 مليار ريال) لصكوك 6 سنوات تستحق في عام 2028م، فيما بلغت الشريحة الثانية 2.5 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 9.4 مليار ريال) لسندات 10 سنوات تستحق في عام 2032م.

التمويل الدولي لعام 2022م[1] (مليار ريال)

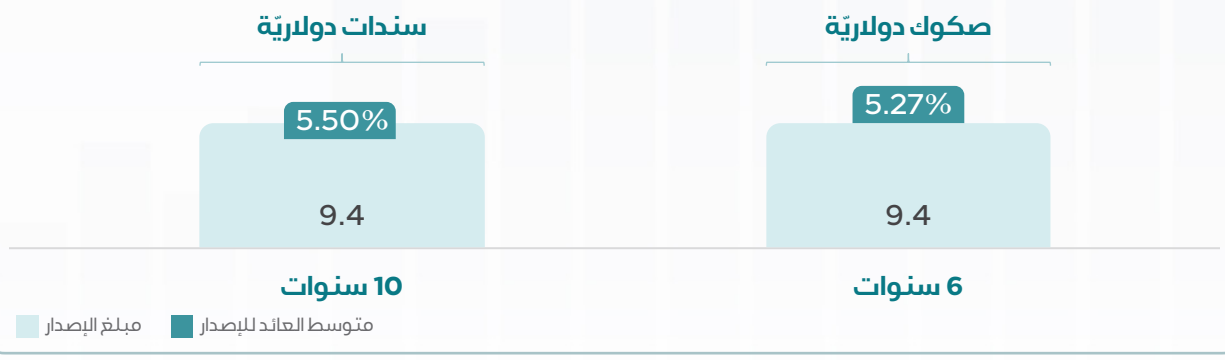

(1) تشمل عمليات إعادة الشراء المنفذة خلال عام 2022م.

عمليات إعادة الشراء المبكر للصكوك والسندات

يلتزم المركز بإدارة وتقييم مخاطر إعادة التمويل على محفظة الدين. وخلال عام 2022م، نجح المركز باستكمال أول عملية إعادة شراء جزئي للسندات المقومة بالدولار الأمريكي والمستحقة في الأعوام 2023م، 2025م، و2026م بقيمة إجمالية بلغت 1.3 مليار دولار (حوالي 4.8 مليار ريال) وإصدار سندات دولاريّة مقابلها.

بالإضافة إلى إتمام عملية إعادة الشراء المحلية بقيمة تجاوزت 26 مليار ريال، حيث تم سداد أدوات دين مستحقة في الأعوام 2023م، 2024م، و 2026م وإصدار صكوك مقابلها. مما ساهم في المحافظة على متوسط عمر محفظة الدين وخفض مخاطر إعادة التمويل للأعوام القادمة.

عملية إعادة الشراء 2022م المحلية و الدولية (مليار ريال)

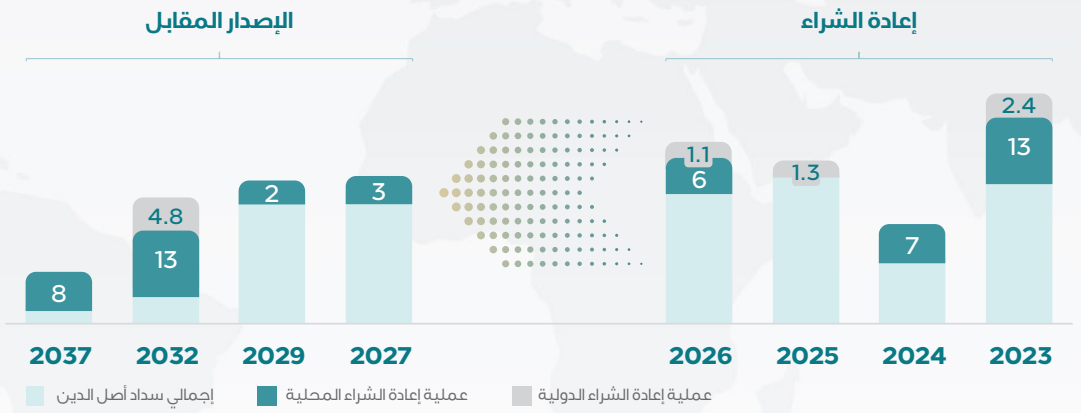

تكلفة التمويل ومتوسط عمر محفظة الدين العام

بلغت تكلفة التمويل لمحفظة الدين العام للمملكة بنهاية عام 2022م إلى ما يقارب 2.95%[1]، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة. كما وصل متوسط عمر محفظة الدين إلى حوالي 9.3 سنوات في نهاية عام 2022م.

تكلفة التمويل[1] ومتوسط عمر محفظة الدين

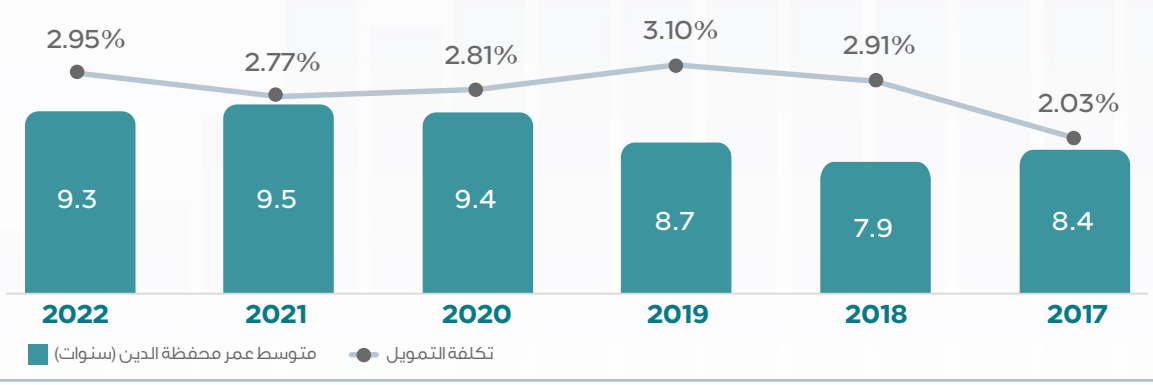

(1) تكلفة التمويل على أساس نقدي.

مبادرات أسواق الدين

كجزء من جهود المركز نحو تطوير البنية التحتية لسوق الدين المحلي، وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، إلى جانب تعزيز مكانة المملكة في أسواق الدين الدولية، وتحقيق المستهدفات فيما يخص توسيع قاعدة المستثمرين في أسواق الدين المحلية والدولية، يلخص أدناه الإنجازات الرئيسية التي حققها المركز خلال عام 2022م:

إنجازات على الصعيد المحلي

وقّعت وزارة المالية والمركز اتفاقيات مع خمس مؤسسات مالية دولية، شملت كل من بي إن بي باريبا (BNP Paribas)، ومجموعة سيتي المصرفية (Citigroup)، وجولدمان ساكس (Goldman Sachs)، وجي بي مورجان (J.P. Morgan)، وبنك ستاندرد تشارترد (Standard Chartered Bank)؛ لتعيينها كمتعاملين أوليين دوليين بأدوات الدين الحكومية المحلية. حيث تأتي هذه الاتفاقيات تأكيداً لدور المركز في تعزيز الوصول لأسواق الدين المحلية عن طريق تنويع قاعدة المستثمرين؛ وذلك لضمان استدامة الوصول إليها، ودعم تنمية السوق الثانوية.

الإعلان عن تفعيل الارتباط ما بين يورو كلير وإيداع. حيث سيسمح للمستثمرين الدوليين بالوصول بكفاءة إلى سوق الصكوك والسندات المحلية والتداول بسهولة.

توقيع مذكرة تفاهم مع شركة الأهلي المالية لتطوير وإطلاق الصكوك الادخارية للأفراد وتحفيزهم على الادخار للتخطيط الأفضل للمستقبل والبحث والعمل على شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص.

توّج المركز بجائزتي "أفضل صفقة دين في عام 2021م" و"أفضل فريق للتمويل بالشرق الأوسط لعام 2020م"، وذلك خلال مؤتمر أسواق رأس المال السعودية.

إنجازات على الصعيد الدولي

تمكن المركز من إتمام أول عملية شراء مبكر دولية للمملكة لجزء من سندات دولارية مستحقة خلال الأعوام 2023م، 2025م، و2026م، وإصدار سندات مقومة بالدولار مقابلها.

توّج المركز بجائزة "أفضل فريق خزينة وتمويل سيادي"، وذلك خلال حفل توزيع جوائز السندات والقروض والصكوك بالشرق الأوسط.

3

إدارة المخاطر

تُعدّ إدارة مخاطر الديون السيادية عنصراً أساسياً في استراتيجية الدين العام للمملكة، حيث تعمل إدارة المخاطر في المركز على موازنة قرارات التمويل مع خمسة اعتبارات للمخاطر وهي: السيولة، إعادة التمويل، أسعار الفائدة، أسعار الصرف، التصنيف الائتماني.

السيولة

يعمل المركز مع الجهات ذات العلاقة على ضمان عمق سوق الدين المحلي بما يكفي لاستيعاب أحجام الإصدارات والحفاظ على سيولة السوق المحلي.

إعادة التمويل

يحلّ في عام 2023م استحقاق لديون تقارب 108 مليار ريال من الديون المحلية والدولية، حيث نجح المركز من إتمام عمليتيّ شراء مبكر محلية ودولية في عام 2022م، لسداد جزء من مستحقات أصل الدين في عام 2023م، بقيمة تجاوزت 15 مليار ريال وإصدار صكوك محلية وسندات دولية مقابلها، مما أدى إلى انخفاض إجمالي مستحقات أصل الدين لعام 2023م إلى ما يقارب 93 مليار ريال.

كما قام المركز خلال عام 2022م بعمليات تمويلية استباقية بما يقارب 48 مليار ريال، وذلك لتأمين وخفض جزء من الاحتياجات التمويلية لعام 2023م، واغتنام الفرص لإدارة مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة ومخاطر إعادة التمويل. وسيواصل المركز إصداراته لأدوات الدين بالشكل الأمثل للحفاظ على متوسط عمر محفظة الدين العام للمملكة والحدّ من مخاطر إعادة التمويل.

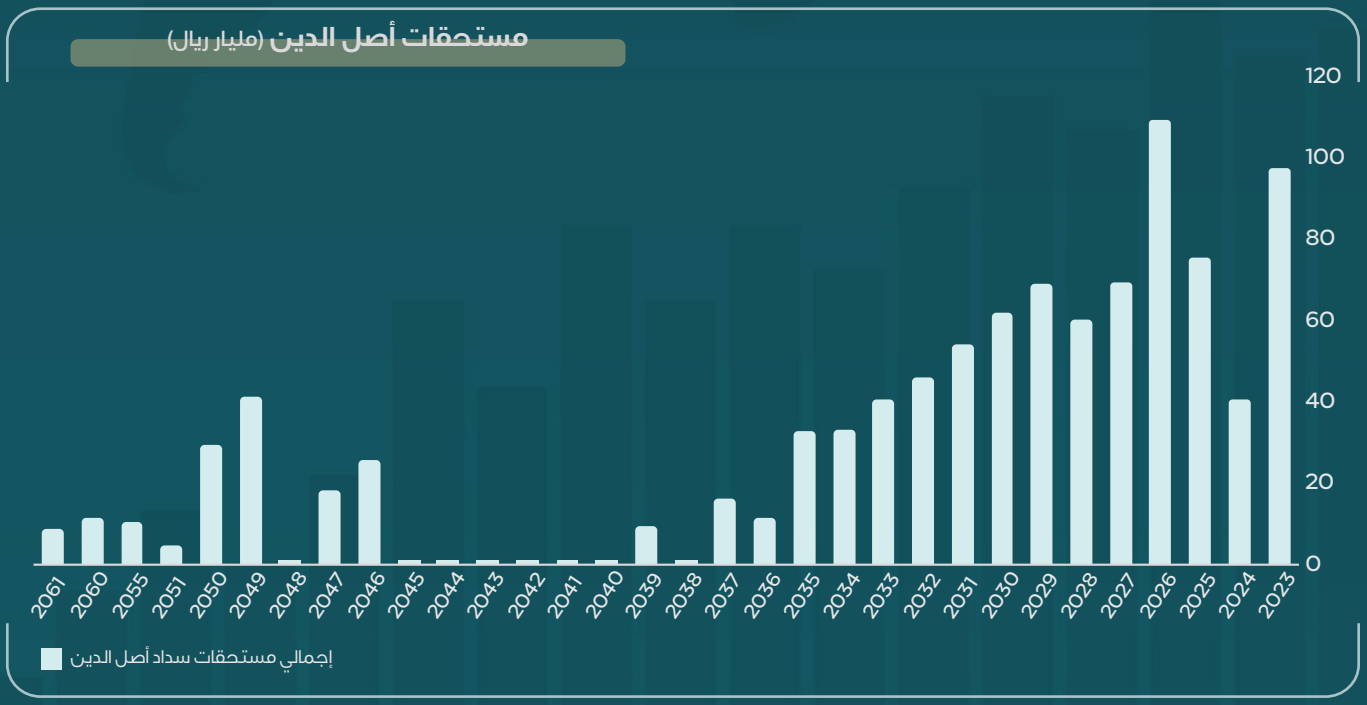

انكشاف أسعار الفائدة

تبلغ نسبة توزيع العوائد في محفظة الدين 84% كعوائد ثابتة و 16% كعوائد متغيرة في نهاية عام 2022م. كما سيركز المركز على العمليات التمويلية ذات العائد الثابت لتخفيف مخاطر انكشاف العائد المتغير.

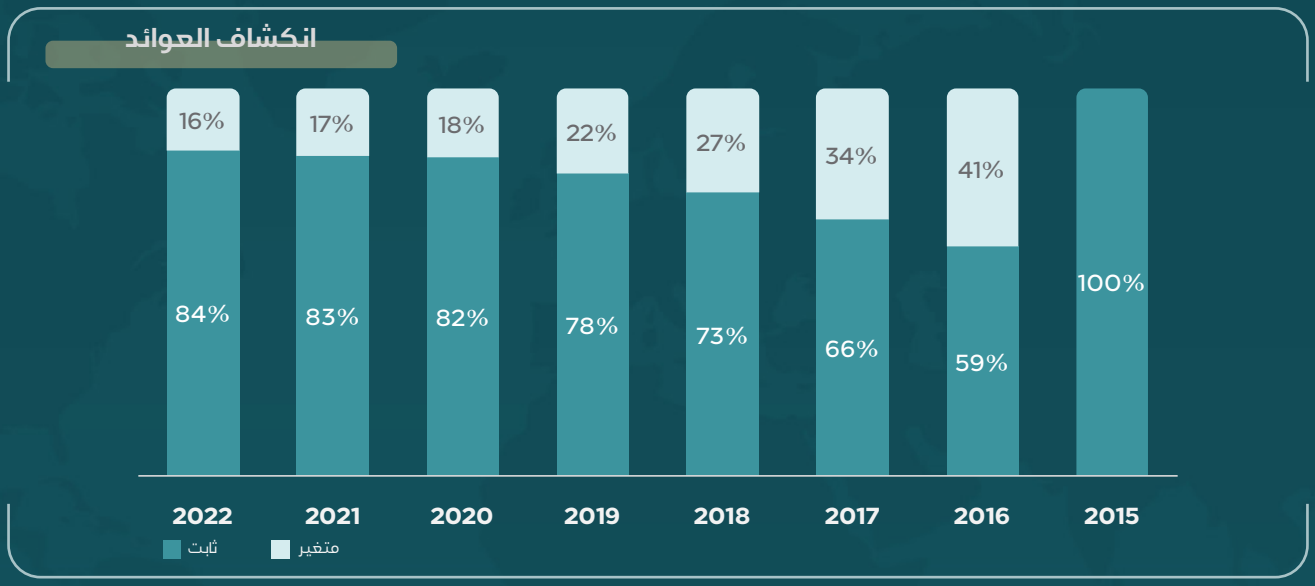

انكشاف أسعار الصرف

تحتوي محفظة الدين الدولية الحالية على مخاطر محدودة فيما يتعلق بمتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية، بالنظر إلى احتياطي المملكة الكبير من العملات الأجنبية والأصول وسياسة سعر الصرف المستقرة.

كما يبلغ الدين المقوّم بعملة اليورو قرابة 2% من إجمالي محفظة الدين في نهاية عام 2022م. وقد يبحث المركز فرص التمويل الدولي بعملات غير الدولار الأمريكي حسب أوضاع الأسواق الدولية.

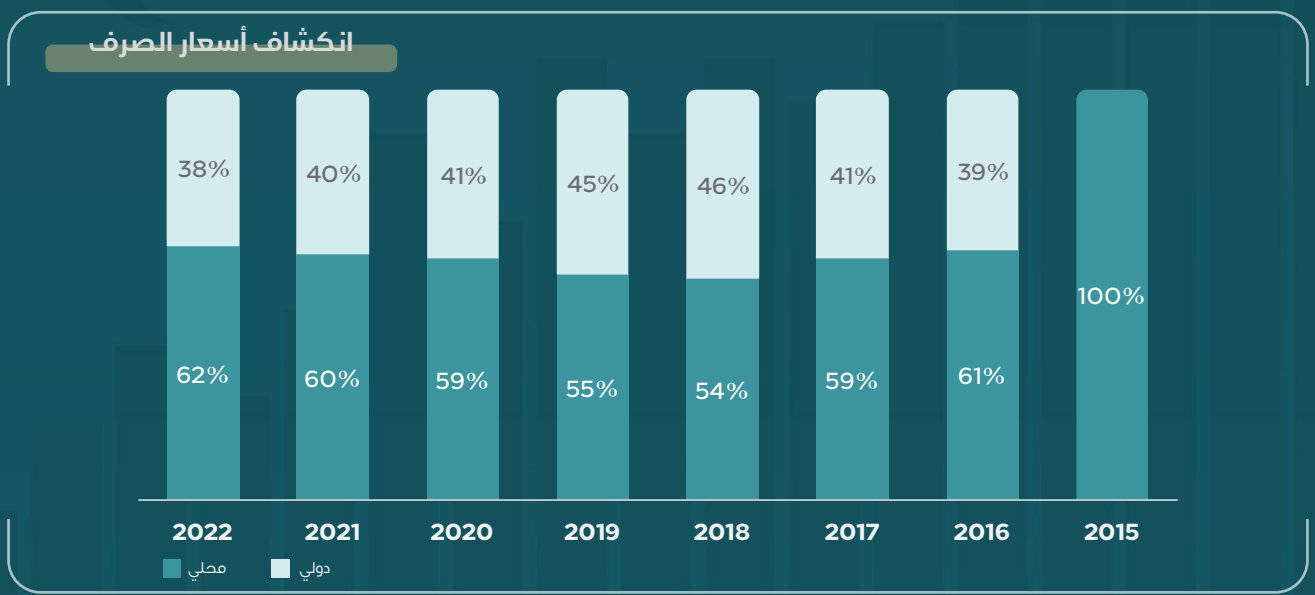

التصنيف الائتماني

يتابع المركز شؤون التصنيف الائتماني للمملكة بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

أبرز المشاهدات لتطورات التصنيف الائتماني للمملكة

وكالة "فيتش" أكدت تصنيف المملكة الائتماني عند "A" مع مراجعة النظرة المستقبلية من مستقرة الى إيجابية في أبريل 2022م.

وكالة "موديز" أكدت تصنيف المملكة الائتماني عند "A1" مع نظرة مستقبلية مستقرة. بالإضافة إلى إصدارها لتقريرها الائتماني السنوي المفصّل للمملكة في يوليو 2022م.

وكالة "ستاندرد آند بورز" أكدت تصنيف المملكة الائتماني عند "A-" مع مراجعة النظرة من مستقرة الى إيجابية في مارس 2022م.

التصنيف الائتماني للمملكة حسب نهاية عام 2022م:

وكالة التصنيف	التصنيف	النظرة المستقبلية
فيتش	A	إيجابية
موديز	A1	مستقرة
ستاندرد آند بورز	A-	إيجابية

4

خطة التمويل لعام 2023م

بحسب بيان الميزانية العامة للدولة لعام 2023م، من المتوقع أن يصل حجم محفظة الدين إلى 951 مليار ريال بنهاية عام 2023م. حيث أنه من المتوقع أن تشكل الاحتياجات التمويلية المتبقية لعام 2023م ما يقارب 45 مليار ريال، نظراً لخفض جزء من إجمالي الاحتياجات التمويلية لعام 2023م عبر عمليات تمويلية استباقية تمت خلال عام 2022م بما يقارب 48 مليار ريال.

وعلى الرغم من توقعات تحقيق فوائض في الميزانية خلال عام 2023م، إلا أن المملكة تهدف إلى الاستمرار في عمليات التمويل المحلية والدولية بهدف سداد أصل الدين المستحق خلال العام 2023م وعلى المدى المتوسط، واغتنام الفرص المتاحة حسب أوضاع السوق لتنفيذ عمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي لسداد مستحقات أصل الدين للأعوام القادمة، وتمويل بعض المشاريع الاستراتيجية، بالإضافة إلى استغلال فرص الأسواق لتنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي مثل تمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية.

المبادئ التوجيهية للتمويل في عام 2023م

يُعدّ تأمين الاحتياجات التمويلية للمملكة على المدى القصير والمتوسط والبعيد أحد أهداف المركز الرئيسية، إلى جانب ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين لإصدار أدوات دين سيادية بسعر عادل ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر.

خلال عام 2023م، من الممكن أن تنظر المملكة إلى إمكانية الدخول بعمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي عبر القنوات التمويلية المتاحة، سواء محلياً أو دولياً، بما في ذلك أسواق الدين والتمويل الحكومي البديل، لتمويل الفرص التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك سيستمر المركز بمراقبته للأسواق لاغتنام الفرص بشكل استباقي لتعزيز خصائص محفظة الدين، مع الأخذ بالاعتبار التغيّر المتوقع في أسعار الفائدة.

من المتوقع الحفاظ على تنويع مصادر التمويل المحلي والدولي لمحفظة الدين في عام 2023م بشكل مماثل لعام 2022م.

ستكون قنوات التمويل المتوقعة موزعة على إصدار السندات والصكوك سواء المحلية أو الدولية وعمليات التمويل الحكومي البديل بأشكالها.

إستراتيجية علاقات المستثمرين في عام 2023م

سيواصل المركز تواصله وتعامله مع مستثمريه المحليين والدوليين خلال الحملات الترويجية محلياً ودولياً، وحثّ المستثمرين لزيارة المملكة، بالإضافة إلى مشاركتهم الأحداث الرئيسية والتحديثات حول المسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة بالمملكة. كما سيكون التركيز على توسيع قاعدة المستثمرين هدفاً رئيسياً للمركز في العام 2023م.

تقويم عام 2023 لإصدارات الصكوك المحلية(1)

يناير 01

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
1	2	3	4	5	6	7
8	9	10	11	12	13	14
15	16	17	18	19	20	21
22	23	24	25	26	27	28
29	30	31	1	2	3	4
5	6	7	8	9	10	11

فبراير 02

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
29	30	31	1	2	3	4
5	6	7	8	9	10	11
12	13	14	15	16	17	18
19	20	21	22	23	24	25
26	27	28	1	2	3	4
5	6	7	8	9	10	11

مارس 03

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
26	27	28	1	2	3	4
5	6	7	8	9	10	11
12	13	14	15	16	17	18
19	20	21	22	23	24	25
26	27	28	29	30	31	1
2	3	4	5	6	7	8

أبريل 04

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
26	27	28	29	30	31	1
2	3	4	5	6	7	8
9	10	11	12	13	14	15
16	17	18	19	20	21	22
23	24	25	26	27	28	29
30	1	2	3	4	5	6

مايو 05

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
30	1	2	3	4	5	6
7	8	9	10	11	12	13
14	15	16	17	18	19	20
21	22	23	24	25	26	27
28	29	30	31	1	2	3
4	5	6	7	8	9	10

يونيو 06

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
28	29	30	31	1	2	3
4	5	6	7	8	9	10
11	12	13	14	15	16	17
18	19	20	21	22	23	24
25	26	27	28	29	30	1
2	3	4	5	6	7	8

يوليو 07

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
25	26	27	28	29	30	1
2	3	4	5	6	7	8
9	10	11	12	13	14	15
16	17	18	19	20	21	22
23	24	25	26	27	28	29
30	31	1	2	3	4	5

أغسطس 08

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
30	31	1	2	3	4	5
6	7	8	9	10	11	12
13	14	15	16	17	18	19
20	21	22	23	24	25	26
27	28	29	30	31	1	2
3	4	5	6	7	8	9

سبتمبر 09

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
27	28	29	30	31	1	2
3	4	5	6	7	8	9
10	11	12	13	14	15	16
17	18	19	20	21	22	23
24	25	26	27	28	29	30
1	2	3	4	5	6	7

أكتوبر 10

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
1	2	3	4	5	6	7
8	9	10	11	12	13	14
15	16	17	18	19	20	21
22	23	24	25	26	27	28
29	30	31	1	2	3	4
5	6	7	8	9	10	11

نوفمبر 11

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
29	30	31	1	2	3	4
5	6	7	8	9	10	11
12	13	14	15	16	17	18
19	20	21	22	23	24	25
26	27	28	29	30	1	2
3	4	5	6	7	8	9

ديسمبر 12

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
26	27	28	29	30	1	2
3	4	5	6	7	8	9
10	11	12	13	14	15	16
17	18	19	20	21	22	23
24	25	26	27	28	29	30
31	1	2	3	4	5	6

يوم التأسيس | اليوم الوطني | إجازات الأعياد (*) | يوم التسوية | يوم العرض | نهاية الأسبوع

(1) التقويم خاضع للتغيير بناء على الإجازات والعطل الرسمية .

(*) الإجازات الرسمية تقريبية

المركز الوطني لإدارة الدين

NATIONAL DEBT MANAGEMENT CENTER

تقرير خطة الاقتراض السنوية

للعام المالي 2023م